

«إيكونوميست»: سياسات «بن سلمان» الاستبدادية تقوض خططه للإصلاح



ترجمة وتحرير شادي خليفة - الخليج الجديد

قال أحد رجال الدين السعوديين إن ترك المرأة تقود السيارة سيؤدي إلى انتشار الفسق وترابع عدد البناء العذاري، وأعلن آخر أن النساء غير قادرات على الجلوس خلف عجلة القيادة لأنهن ناقصات عقل. وافتئات آخر على العلم ليقرر أن القيادة ستلحقضرر بمبايض السيدات، لكن في النهاية، تم تجاهل هذه التصريحات «الهرأئية». وفي 24 يونيو/حزيران، بدأ سريان السماح للنساء السعوديات بقيادة سياراتهن، وتعد هذه خطوة أولى نحو التحرر. لكن تبقى خطوات أخرى، من بينها نهاية «ولاية» الذكور في تقرير ما إذا كان من المسموح للمرأة أن تدرس أو تسفر إلى الخارج.

وتعتبر السائقات الإناث أبرز مظاهر الثورة الاجتماعية، والتي لم تخرج من الشوارع، بل من قصر «محمد بن سلمان»، ولبي العهد. وتم فتح دور السينما، ويتم تشغيل الموسيقى في الأماكن العامة، ولم يعد للشرطة الدينية مكان في الشوارع. وبعد التحرر الاجتماعي جزءاً من طموح ولبي العهد لفطام الاقتصاد السعودي عن النفط، ولكن كما يحدد تقريرنا، فإن تغييراته تأتي مع المزيد من الاستبداد في الداخل، والتهور في الخارج، ويجب أن يأمل العالم أن تنتصر شخصية الأمير الجريء على شخصية الأمير المستبد.

لا يمكن للحب أن يُشتري

تعد المملكة العربية السعودية مكرهه بشكل فريد من قبل الغربيين من قبل الجميع الأطياف السياسية. فهم مروعون من العقوبات المتشددة الصارمة، وسوء معاملة النساء، وخائفون من التفسير الوهابي للإسلام،

والذي غذى الأيديولوجيات الجهادية مثل تنظيم «الدولة الإسلامية». وعلى الرغم من ثروة المملكة، يفضل رجال الأعمال العمل في دبي بعيداً عن الرياض. ويسوء العرب في كثير من الأحيان إلى السعوديين، حيث يصفونهم بأنهم أغنياء، ولكنهم كسالي ومتكبرون.

ومع ذلك، فإن للعالم مصلحة حيوية في تحسن مصير السعودية، وهي أكبر مصدر للنفط، وموطن أقدس المواقع الإسلامية. وتعد المملكة مركزاً للخليج والمنطقة العربية والعالم الإسلامي، ومن شأن نجاح الإصلاحات أن تساعده على نشر الاستقرار في منطقة مليئة بالفوضى. ومن الطبيعي أن تصبح السعودية أكثر اعتدالاً إذا نجحت التغييرات وذلك لأن تدفق البترودولار إلى الجماعات الجهادية والمتشددين سوف يتباطأ، وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي الفشل إلى نشر الاضطرابات في منطقة الخليج، والتي تجنبت على نطاق واسع اضطرابات الربيع العربي عام 2011.

ومن ثم، فإن القلق يساور المملكة من مثل هذه المشاكل الصعبة. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن عائدات النفط المتقلبة تشكل أكثر من 80% من دخل الحكومة، وحتى مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تكافح البلاد عجزاً كبيراً في الميزانية. ويعمل السعوديون في الغالب في الوظائف الحكومية، وقد راكمت الثروة النفطية الغبار على اقتصاد غير منتج على الإطلاق.

أعباء إضافية

ويدرك «بن سلمان» أن التغيير مطلوب. ومع ذلك، فهو يضيف أعباء بلا داعٍ إلى مهمته. وفي الخارج، أثبت أنه متهرور للغاية، ففي حربه ضد «الحوثيين»، وهي ميليشيا شيعية في اليمن، جلب لليمنيين المرض والجوع، وجلب حرب صواريخ على المدن السعودية، وأخرج الحلفاء الغربيين الذين يقدمون الأسلحة وغيرها من المساعدات للمملكة. وفي العام الماضي، وضعت المملكة نفسها في موقف سيء للغاية باحتجاز رئيس الوزراء اللبناني «سعد الحريري»، ولم تطلق سراحه إلا تحت ضغوط دولية. ومع حلليفه الرئيسي، الإمارات، قاد ولی العهد الطريق لعزل قطر، الإمارة الصغيرة التي تفرد خارج السرب، عن طريق قطع الروابط البرية والبحرية والجوية معها (حتى أن السعوديين يريدون حفر قناة لتحويل البلد إلى جزيرة)؛ وبذلك قام بزرع الانقسام في مجلس التعاون الخليجي، ومع تطور الحرب الباردة العربية، تكتسب إيران وأعداء آخرون ميزات متتالية.

وفي الداخل، طوّر «بن سلمان» أساليب القمع، ورفع عدد عمليات الإعدام، وهناك المزيد من المعارضين الآن في السجن، من بينهم، على نحو غريب، بعض من النساء اللاتي قمن بحملات من أجل قيادة المرأة للسيارات، ويبدو أن كل شيء يجب أن يأتي كهدية من «آل سعود». كما تبني ولی العهد وجهة النظر القائلة بأن جميع المسلمين، حتى الفروع غير العنيفة لـ«الإخوان المسلمون»، يشكلون خطراً كبيراً مثل الجهاديين السنة والمليشيات الشيعية. وهكذا، يقود السعوديون والإماراتيون ثورة مضادة ضد الربيع العربي والأمل في الديمقراطية، وللأسف، فقد أعطت أمريكا لهم تفويناً مطلقاً في ذلك.

كما تتركز جهود ولي العهد لتعزيز القطاع الخاص بشكل غريب في مجالات محدودة، مثل الترويج للترفيه الذي تديره وكالة حكومية، وتركيزه على «المشاريع العملاقة»، لا سيما خطط لبناء مدينة «نيوم» بقيمة 500 مليار دولار، وهي مدينة مستقبلية في الشمال الغربي تخضع لقوانين منفصلة، وتبدو محفوفة بالمخاطر. وقد كانت المحاولات السابقة لبناء نسخ مقلدة من دبي، مركز الأعمال والسياحة في الإمارات، مخيبة للآمال، مثل مدينة الملك عبد الله الماليـة بالرياض، التي تحولت لمدينة أشباح الآن.

وبدلاً من التخطيط لمدينة الأحلام، كان ينبغي أن يهدف ولي العهد إلى جعل المملكة أكثر شبهاً إلى حد ما بدبي، مفتوحة للعالم، وودودة للأعمال التجارية، تدار بكفاءة، وليبرالية اجتماعية، ومتسامحة دينياً، وقبل كل شيء، يحكمها نظام قوانين يمكن التنبؤ به. وكان قراره بحبس مئات من كبار رجال الأعمال والمسؤولين والأمراء بصورة تعسفية في فندق سعودي فخم، العام الماضي، في «حملة ضد الفساد»، قد أخاف المستثمرين.

ويجب عليه أيضاً دراسة الفيدرالية المطبقة في دولة الإمارات. فقد يكون الاتحاد الفضفاض لسبع إمارات عام 1971 فريداً من نوعه، لكن بلداً كبيراً ومتنوّعاً كالملكة يمكنه تحقيق مكاسب كبيرة من سلطة التفويض، وقد يسمح لأجزاء مختلفة من البلاد بالتعبير عن هوياتها بحرية أكبر، مع تكييف القواعد الدينية تبعاً لتقاليدها، لأن تكون المملكة أكثر تحرراً في جدة، وأكثر صرامة في الداخل في الرياض، مع السماح بمساحة أكبر للشيعة في الشرق. وقبل كل شيء، قد يؤدي ذلك إلى شكل من أشكال التمثيل المحلي.

وفي الإجراءات التحولية، يضعف «بن سلمان» الأعمدة القديمة التي يقوم عليها حكم «آل سعود»، مثل النساء ورجال الدين ورجال الأعمال. وقد تساعد هذه الديمقراطية على بناء قاعدة جديدة من الشرعية، ويستطيع ولي العهد تحويل شعبيته بين الشباب والنساء إلى قوة سياسية. ومن شأن ذلك أن يساعد في ما يحتمل أن يكون فترة حكم طويلة عندما يصبح ملكاً. ولكنه على الطريق إلى أن يصبح مستبداً آخر، وكما أظهر الربيع العربي، فإن الاستبداد هش. ومن الأفضل أن يصبح نوعاً جديداً من الملوك العرب، شخص يعامل شعبه كمواطنيـن، وليس رعائـاً.